واصل الأردن، خلال الفترة من أيار إلى تموز 2026، إحراز تقدم في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات ذات الأولوية، شملت تعزيز البيئة الاستثمارية، وتحسين جودة الأطر التنظيمية، وتطوير إدارة الاستثمارات الحكومية، وتوسيع نطاق التمويل الأخضر، ودعم قطاعات اقتصادية أكثر شمولا وتنافسية. ويعكس هذا التقدم استمرار الانتقال من تصميم الإصلاحات إلى تنفيذها ضمن مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية، وبما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي وأجندة التحديث الشامل.

وتستعرض هذه النشرة أبرز الإنجازات والمستجدات الإصلاحية المسجلة خلال الفترة، إلى جانب الجهود المبذولة لدعم الجهات الحكومية المنفذة، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وحشد الدعم الفني، ومتابعة التقدم المحرز ضمن المحاور ذات الأولوية.

أبرز الإصلاحات المدعومة من وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن

المضي قدمًا في تعزيز السياحة الدامجة والمستدامة

واصل الأردن تعزيز أجندة السياحة الدامجة بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي. واختتمت في حزيران 2026 بعثة فنية في إطار مشروع "السياحة الدامجة وفرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن"، برئاسة سمو الأمير مرعد بن رعد، وبمشاركة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة السياحة والآثار، والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ووزارة العمل، والبنك الدولي، وعدد من الشركاء الوطنيين.

واستعرضت البعثة تقييمات إمكانية الوصول ومقترحات التحسين لستة مواقع سياحية وتراثية ذات أولوية، كما دعمت تطوير الاستراتيجية الوطنية للسياحة الدامجة، وتنفيذ النسخة التجريبية لأول برنامج وطني في الأردن لإعداد المدربين الرئيسيين في مجال السياحة الدامجة، بما يسهم في بناء كوادر وطنية

مستدامة قادرة على نقل المعرفة وتطبيق معايير إمكانية الوصول والسياحة الدامجة في المواقع السياحية والأثرية.

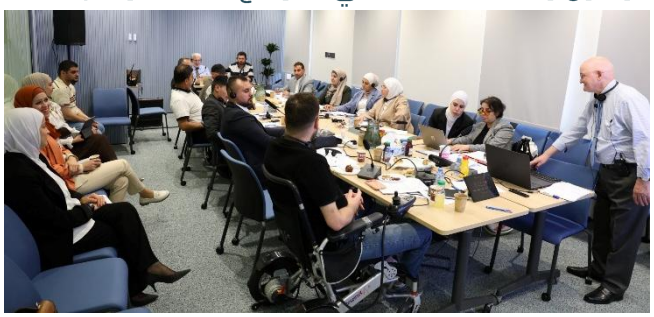

كما واصلت وزارة السياحة والآثار، بالتعاون مع وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والبنك الدولي وبدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين، العمل على استكمال معايير تصنيف الفنادق المحدثة، والتي جرى تعزيزها لتشمل متطلبات دمج الأشخاص ذوي الإعاقة وإمكانية الوصول، وبما يتوافق مع الممارسات الدولية الفضلى.

لمزيد من التفاصيل: الأردن يعزز السياحة الدامجة ضمن أولويات رؤية التحديث الاقتصادي - وحدة دعم الاصلاحات الاقتصادية

من السياسات إلى التنفيذ: إصلاح منظومة التراخيص القطاعية

في 3 أيار، أقر مجلس الوزراء خطة العمل التنفيذية لإصلاح منظومة الترخيص القطاعي للرخص ذات الأولوية، إلى جانب اعتماد القواعد التنفيذية للترخيص القطاعي كمرجعية وطنية موحدة وملزمة لجميع الجهات الحكومية المصدرة للرخص، وذلك في إطار جهود الحكومة المتواصلة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز جاذبية المملكة للاستثمار.

وتهدف الخطة، التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتشاور مع الجهات التنظيمية القطاعية كافة، إلى إرساء نهج تنظيمي جديد يقوم على مبدأ التنظيم وفق مستوى الخطورة، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وتبني عدد من الممارسات التنظيمية الجيدة. ومن أبرز هذه الممارسات اعتماد قاعدة "عدم الرد على طلب متلقي الخدمة يعني الموافقة" ضمن مدد زمنية محددة، بما يُسهم في خفض كلفة الامتثال التنظيمي على القطاع الخاص، وتعزيز اليقين التنظيمي للمستثمرين، وتقليص الأعباء الإدارية على الأنشطة الاقتصادية، وخصوصًا المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ولدعم الانتقال إلى مرحلة التنفيذ، نفذت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، بالتعاون مع البنك الدولي وبدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، ورشة عمل لبناء قدرات الجهات التنظيمية على مدى يومين، في 21 و22 تموز 2026. وتضمنت الورشة جلسات فنية وتطبيقات عملية حول التنظيم القائم على المخاطر، ومتطلبات الترخيص، وكفاءة الإجراءات، وتجديد التراخيص، والرسوم، والتكامل المؤسسي، والشفافية، وقابلية التنبؤ، والعدالة. وشارك فيها ممثلون عن الجهات المسؤولة عن التراخيص في قطاعات النقل والإعلام والداخلية والزراعة والاتصالات والرياضة.

ويمثل إقرار خطة العمل والقواعد التنفيذية، إلى جانب بناء قدرات الجهات التنظيمية، خطوة مهمة في الانتقال بإصلاح منظومة التراخيص القطاعية من تطوير السياسات والأطر التنظيمية إلى التطبيق العملي. ومن المتوقع أن يسهم ذلك في توحيد ممارسات الترخيص، والحد من الأعباء الإدارية غير الضرورية، وترسيخ بيئة تنظيمية أكثر كفاءة وقابلية للتنبؤ، وتعزيز تنافسية البيئة الاستثمارية في الأردن.

لمزيد من التفاصيل: إقرار خطة العمل التنفيذية لإصلاح منظومة الترخيص القطاعي للرخص ذات الأولوية - وحدة دعم الاصلاحات الاقتصادية| اختتام ورشة بناء القدرات لدعم تنفيذ إصلاح نظام التراخيص القطاعية في الأردن - وحدة دعم الاصلاحات الاقتصادية

بدء مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع النقل.

استنادًا إلى الإطار الوطني لإصلاح التراخيص القطاعية، بدأت وزارة النقل، بالتعاون مع وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي الناظم لقطاع النقل.

وفي هذا السياق، عُقد الاجتماع الفني الأول في 29 تموز 2026، لمناقشة التشريعات الناظمة للقطاع وتحديد فرص تبسيط متطلبات وإجراءات الترخيص وتحديثها، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية لإصلاح منظومة التراخيص القطاعية.

وينفذ هذا العمل بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، بهدف تطبيق القواعد التنفيذية الموحدة للترخيص القطاعي في قطاع النقل، وتعزيز الاتساق التنظيمي، والحد من المتطلبات غير الضرورية، وتحسين كفاءة إجراءات الترخيص ووضوحها وإمكانية التنبؤ بها، بما يسهم في توفير بيئة تنظيمية أكثر كفاءة وشفافية للمشغلين والمستثمرين.

الموافقة على 700 مليون دولار لدعم الاستثمار والتنافسية وخلق فرص العمل

في تموز 2026، وافق البنك الدولي على تمويل بقيمة 700 مليون دولار أمريكي للمرحلة الثانية من تمويل سياسات التنمية للنمو والتنافسية في الأردن. ويهدف البرنامج إلى دعم جهود الأردن لترجمة الاستقرار الاقتصادي الكلي والزخم الإصلاحي إلى استثمارات أقوى يقودها القطاع الخاص، وتعزيز الوصول إلى التمويل، وتوفير فرص عمل أكثر وأفضل.

وتدعم المرحلة الثانية محورين إصلاحيين متكاملين، بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي؛ وهما تحسين البيئة الممكنة للأعمال، وتعميق الوصول إلى التمويل لدعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص.

وتشمل الإصلاحات المدعومة تبسيط التراخيص القطاعية، وتحديث الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية وعبر الحدود، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية للعاملين وفق أنماط العمل المرنة والجزئية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة، وتطوير أسواق رأس المال، وإتاحة أدوات تمويل جديدة، وتعزيز التمويل الأخضر، والتوسع في رقمنة المدفوعات الحكومية.

وتبني هذه العملية على المرحلة الأولى من تمويل سياسات التنمية للنمو والتنافسية، وتواصل دعم الإصلاحات التي تمضي بها المملكة ضمن أجندتها الإصلاحية الأوسع ورؤية التحديث الاقتصادي.

وتتولى وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي مهام وحدة إدارة البرنامج، حيث تقود التنسيق والمتابعة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة والبنك الدولي، وترصد التقدم في تنفيذ إجراءات السياسات المدعومة، بما يضمن مواءمتها مع مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية 2.0 وأولويات التنفيذ الوطنية.

لمزيد من التفاصيل: 700 مليون دولار من البنك الدولي لدعم الاستثمار وخلق فرص العمل في الأردن | الأردن اليوم | تمويل سياسات التنمية للنمو والتنافسية في الأردن

إطار السندات السيادية الخضراء في الأردن يحصل على تقييم "ممتاز"

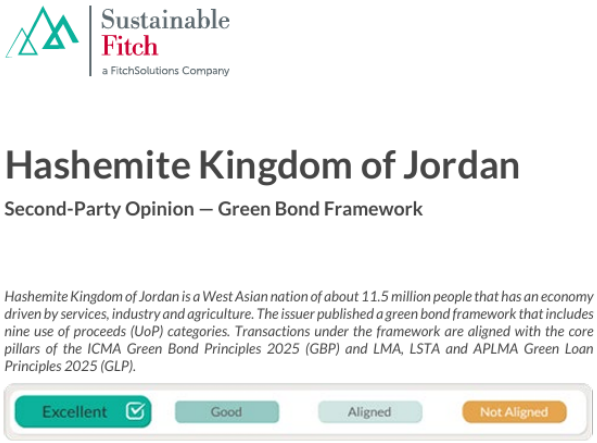

حصل إطار السندات السيادية الخضراء في الأردن على تقييم «ممتاز» من مؤسسة Sustainable Fitch في رأي الطرف الثاني الصادر عنها، والذي خلص إلى توافق الإطار بشكل كامل مع مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال، وغيرها من المبادئ والمعايير الدولية ذات الصلة بالتمويل الأخضر.

ويحدد الإطار تسع فئات مؤهلة للتمويل الأخضر، تغطي مجالات تشمل الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والنقل النظيف، والإدارة المستدامة للمياه، والتكيف مع تغير المناخ، والمباني الخضراء، والتنوع الحيوي، ومنع التلوث والسيطرة عليه. كما يتضمن قائمة بالأنشطة المستبعدة، إلى جانب متطلبات واضحة لتخصيص حصيلة السندات والإبلاغ عن استخدامها وآثارها البيئية، بما يعزز الشفافية والمساءلة.

وقادت وزارة المالية عملية إعداد الإطار، بدعم من وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وخبراء البنك الدولي، في خطوة مهمة نحو تعزيز منظومة التمويل المستدام في المملكة. ويدعم هذا الإنجاز الإصلاحات المدرجة ضمن مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية في مجالي التمويل المستدام والنمو الأخضر، كما يسهم في تهيئة البيئة اللازمة لحشد الاستثمارات الداعمة لتحول الأردن نحو اقتصاد منخفض الكربون وأكثر قدرة على الصمود أمام آثار تغير المناخ.

لمزيد من التفاصيل : حصول إطار السندات الخضراء السيادية الأردنية على تقييم "ممتاز" من مؤسسة Sustainable Fitch - وحدة دعم الاصلاحات الاقتصادية

تعزيز قدرات الجهات الحكومية في إدارة الاستثمارات الحكومية وإعداد المشاريع الاستثمارية

نظمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي ورشة تدريبية متخصصة لتعزيز قدرات الجهات الحكومية في إدارة الاستثمارات الحكومية وإعداد المشاريع الاستثمارية.

وتناولت الورشة الجوانب المالية والفنية والتنموية لتصميم المشاريع، بهدف تحسين جودة وجاهزية وتقييم المشاريع الرأسمالية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص المقدمة من خلال السجل الوطني للمشاريع الاستثمارية الحكومية.

كما تناولت الورشة الروابط بين النفقات الرأسمالية والتشغيلية، والمواءمة مع رؤية التحديث الاقتصادي والاستراتيجيات القطاعية، ودمج الاعتبارات البيئية والمناخية والاجتماعية واعتبارات النوع الاجتماعي في مختلف مراحل دورة المشروع.

وقدمت م. سيرين العدوان، مسؤول الإصلاحات القطاعية والتغير المناخي في وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، جلسة متخصصة حول دمج الاعتبارات البيئية والمناخية الوطنية منذ المراحل المبكرة لتخطيط المشاريع وإعدادها، وأهمية مراعاتها في المشاريع الاستثمارية الحكومية، بما يعزز استدامتها ومواءمتها مع الأولويات الوطنية.

لمزيد من التفاصيل: "التخطيط والتعاون الدولي" تنظم ورشة تدريبية لتعزيز قدرات الجهات الحكومية في إدارة الاستثمارات الحكومية وإعداد المشاريع الاستثمارية - وحدة دعم الاصلاحات الاقتصادية

مواصلة تطوير خطط إدارة المواقع الأثرية والسياحية

بعد استكمال خطة إدارة موقع جبل القلعة في وقت سابق من عام 2026، يستمر العمل على إعداد خطة إدارة موقع الكرك.

وتوفر هذه الخطط إطارًا متكاملًا لإدارة المواقع، يشمل الحفاظ عليها، وإدارة الزوار، وتعزيز إمكانية الوصول، وتحديد الأدوار والمسؤوليات المؤسسية، ودعم التنمية المستدامة للمواقع.

كما بدأ العمل على إعداد إطار بيئي واجتماعي يغطي عددًا من المواقع الأثرية المختارة. وفي تموز ، عُقدت جلسة تشاورية مع الجهات المعنية لمناقشة الإطار وضمان إدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في عمليات التخطيط والإدارة.

وتتمثل الخطوة المقبلة في استكمال خطط إدارة المواقع والمضي في إجراءات اعتمادها رسميًا من قبل وزارة السياحة والآثار ودائرة الآثار العامة، بما يدعم إدارة أكثر تنسيقًا واستدامة وشمولًا لمواقع التراث الثقافي والسياحي في الأردن.

تحديث النظام الإحصائي في الأردن: بيانات أفضل لسياسات أكثر فاعلية وشمولا

تشكل البيانات الدقيقة والموثوقة ركيزة أساسية لصنع سياسات فاعلة، وتوجيه الموارد بكفاءة، وقياس التقدم نحو تحقيق الأولويات الوطنية. ومع تسارع وتيرة الإصلاح في الأردن، تزداد أهمية وجود نظام إحصائي حديث قادر على توفير البيانات والأدلة اللازمة لدعم عملية صنع السياسات والاستجابة بصورة أفضل للاحتياجات التنموية.

وفي هذا الإطار، تمضي دائرة الإحصاءات العامة في تنفيذ عملية تطوير شاملة للنظام الإحصائي الوطني، تهدف إلى تعزيز قدرة المملكة على إنتاج البيانات وإتاحتها والاستفادة منها، وترسيخ دورها كأداة رئيسية في التخطيط وصنع السياسات.

ومن خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو الشامل والفرص الاقتصادية في الأردن، تدعم وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالشراكة مع البنك الدولي، دائرة الإحصاءات العامة في تنفيذ عدد من الإصلاحات ذات الأولوية المرتبطة برؤية التحديث الاقتصادي، من خلال تنسيق المساعدة الفنية، والاستفادة من الخبرات الدولية، وتعزيز القدرات المؤسسية والتحليلية.

ويأتي تعزيز الإطار المؤسسي والتشريعي للإحصاءات الرسمية في صميم هذه الجهود. ففي نيسان 2026، أقر الأردن الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي للأعوام 2026–2029، لتشكل خارطة طريق وطنية لتطوير العمل الإحصائي، وتعزيز التنسيق بين الجهات المنتجة للبيانات، ومواءمة الجهود الإحصائية مع الأولويات الوطنية ورؤية التحديث الاقتصادي.

ويتعزز هذا التوجه من خلال الأنظمة الإحصائية الجديدة، التي تدعم دور دائرة الإحصاءات العامة في تنسيق الإحصاءات الرسمية وإنتاجها ونشرها، وتسهم في تعزيز اتساق العمل الإحصائي وشفافيته ومساءلته على المستوى الوطني.

ولا تقتصر جهود التطوير على إنتاج البيانات وإتاحتها، بل تمتد إلى تعزيز القدرة على تحليلها والاستفادة منها في دعم السياسات العامة. وفي هذا السياق، تعمل دائرة الإحصاءات العامة، بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين، على إعداد عشرة تقارير تحليلية موضوعية ومتعددة القطاعات تتناول عددًا من القضايا التنموية ذات الأولوية، بما في ذلك النوع الاجتماعي والعمل والصحة.

وقد نشر أول تقريرين، حول النوع الاجتماعي والعمل، في كانون الأول 2025، فيما يتواصل العمل على استكمال التقارير المتبقية خلال العامين المقبلين. ومن شأن هذه التقارير أن تعزز قاعدة الأدلة المتاحة لصانعي السياسات، وأن تدعم فهمًا أعمق للتحديات والاتجاهات التنموية في عدد من القطاعات ذات الأولوية.

وبالتوازي مع تطوير القدرات المؤسسية والتحليلية، يشمل تحديث النظام الإحصائي استثمارات مهمة في البنية التحتية الرقمية. وتعمل دائرة الإحصاءات العامة على إنشاء المركز الوطني للبيانات، المتوقع إطلاقه في آب 2026، ليشكل منصة وطنية تربط منتجي البيانات ومستخدميها في مختلف الجهات الحكومية، وتتيح دمج البيانات الإدارية والمعلومات الإحصائية ضمن منظومة موحدة وقابلة للقراءة آليًا.

ومن المتوقع أن يسهم المركز في تسهيل الوصول إلى الإحصاءات الرسمية وتعزيز الاستفادة منها من قبل الجهات الحكومية والباحثين وشركاء التنمية والجمهور، من خلال لوحات معلومات وأدوات تفاعلية تتيح عرض البيانات واستخدامها بصورة أكثر سهولة وكفاءة.

> شكل الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن شريكا رئيسيًا في دعم جهودنا لتحديث النظام

الإحصائي في المملكة، من خلال تمكيننا من إعداد تقارير تحليلية موجهة لدعم السياسات، بالتوازي مع التقدم في إنشاء المركز الوطني للبيانات، وهو مبادرة تحولية ستعزز إنتاج البيانات الرسمية وتكاملها واستخدامها على مستوى الحكومة.

"

- *الدكتور حيدر فريحات، مدير عام دائرة الإحصاءات العامة*

وتدعم هذه الإصلاحات تحولا أوسع في كيفية الاستفادة من البيانات داخل المؤسسات الحكومية، بحيث لا يقتصر دور النظام الإحصائي على جمع البيانات وإنتاج المؤشرات، بل يمتد إلى توظيف الأدلة بصورة أكثر فاعلية في تصميم السياسات وتطوير البرامج وتحسين الخدمات العامة، بما يعزز قدرتها على الاستجابة لاحتياجات المواطنين.

72	78	78.1
درجة الأردن على مؤشر البيانات المفتوحة (ODIN) لعام 2024 مقارنة بـ 49في 2020/2019	الدرجة المستهدفة على مؤشر ODIN بحلول عام 2026	درجة الأردن على مؤشر الأداء الإحصائي (SPI) لعام 2023

وتعد استدامة هذه الجهود جزءًا أساسيًا من عملية التحديث؛ إذ يسهم استمرار الاستثمار في القدرات المؤسسية، والبنية التحتية الرقمية، والقدرات التحليلية، ورأس المال البشري في الحفاظ على هذه المكتسبات وتعزيزها على المدى الطويل. ومن خلال الملكية الوطنية القوية، والإطار التشريعي الداعم، ونظام إحصائي حديث ومتكامل، يواصل الأردن ترسيخ الاعتماد على البيانات والأدلة في صنع السياسات، بما يدعم مسيرة التنمية والإصلاح.

إعداد: ووحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وسكرتاريا البنك الدولي للصندوق الائتماني متعدد المانحين.

مستجدات الإصلاح على مستوى الحكومة

إقرار تعديلات على نظام البيئة الاستثمارية

أقر مجلس الوزراء نظامًا معدلًا لنظام البيئة الاستثمارية لعام 2026، بهدف الحد من التداخلات، وتوحيد المفاهيم التنظيمية، واستحداث مفهوم "الترخيص المشروط بالامتثال" في المناطق التنموية، بما يتيح منح الترخيص مقابل التزام المستثمر باستيفاء المتطلبات خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة. قرار مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء يدعم المنتجات الصناعية الوطنية برفع الأفضلية السعرية إلى 20%

قرر مجلس الوزراء رفع نسبة الأفضلية السعرية الممنوحة للمنتجات الصناعية الوطنية في العطاءات الحكومية من 15% إلى 20%، بما يعزز دور المشتريات الحكومية في دعم الصناعة المحلية وترسيخ سلاسل القيمة الوطنية. قرار مجلس الوزراء

إقرار الأسباب الموجبة لمشروع القانون المعدل لقانون التحكيم

أقر مجلس الوزراء الأسباب الموجبة لمشروع القانون المعدل لقانون التحكيم لسنة 2026، في إطار الجهود المستمرة لتعزيز الإطار القانوني للمعاملات التجارية وتسوية المنازعات، ودعم بيئة أعمال أكثر وضوحًا وقابلية للتنبؤ.

إعداد موازنة 2027 يعطي الأولوية للاستثمارات الاستراتيجية

وجه رئيس الوزراء الوزارات والدوائر الحكومية إلى البدء بإعداد موازناتها لعام 2027، مع التأكيد على إعطاء الأولوية للمشاريع الرأسمالية الاستراتيجية في قطاعات المياه والنقل والطاقة، إلى جانب استمرار التركيز على قطاعات الصحة والتعليم والتحول الرقمي وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية. إعداد موازنة 2027 مبكرا يعكس التزام الحكومة بالموعد الدستوري

تعيين أمين عام جديد لوزارة التخطيط والتعاون الدولي

في 24 أيار 2026، قرر مجلس الوزراء تعيين السيد عمر الفانك أمينًا عامًا لوزارة التخطيط والتعاون الدولي. وكان السيد الفانك قد شغل، قبل تعيينه، منصب مدير وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لعدة سنوات، قاد خلالها جهود الوحدة في تنسيق تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية في الأردن ومتابعتها ودعمها، إلى جانب تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية وشركاء التنمية.

وفي إطار استمرارية قيادة أعمال الوحدة، عُين المهندس ثامر شوشان مديرًا لوحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، ليتولى قيادة جهودها في تنسيق تنفيذ أجندة الإصلاح الوطنية ومتابعتها ودعمها.

قرار مجلس الوزراء

نظرة إلى المرحلة المقبلة

أولويات أجندة الإصلاح خلال الفترة المقبلة

ستواصل وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية، دعم تنفيذ أولويات مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية 2.0 ومتابعة التقدم المحرز، والعمل على معالجة التحديات والمعيقات، وتعزيز المواءمة بين الاحتياجات الإصلاحية ومصادر الدعم الفني والمالي المتاحة.

وتشمل مجالات التركيز ذات الأولوية في المرحلة المقبلة:

- التقدم في إصلاحات التراخيص القطاعية في القطاعات ذات الأولوية.
- المضي في إصلاحات البيئة الاستثمارية.
- دعم الإصلاحات المرتبطة بالاستقرار المالي والرقابة على قطاع التأمين.
- توسيع مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل العاملين وفق أنماط العمل المرنة والعاملين عبر المنصات الرقمية.
- تعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة وتحسين أدائها.
- المضي في الإصلاحات المتعلقة بالتعاونيات الزراعية.
- دعم الإدارة المستدامة للموارد المائية وتعزيز قدرتها على الصمود أمام تغير المناخ.
- تعزيز دمج الاعتبارات المناخية والاجتماعية في الاستثمارات الحكومية.
- المضي في مبادرات التمويل المستدام، بما في ذلك إعداد إرشادات المشتريات الحكومية الخضراء.
- دعم الإصلاحات المرتبطة بقطاع السياحة، بما يشمل المعايير وخطط إدارة المواقع، وصولا إلى اعتمادها الرسمي وتنفيذها.

وسيستمر التركيز على التنفيذ القابل للقياس والمأسسة، لضمان ترجمة الإصلاحات إلى خدمات عامة أفضل، وبيئة استثمارية أقوى، وفرص أوسع للقطاع الخاص، ونمو أكثر شمولا، ونتائج أفضل للمواطنين.

ملاحظاتكم تهمنا!

في إطار التزامنا بالشفافية، نشجعكم على مشاركة آرائكم، سواء كانت شكوى أو اقتراحًا. حيث تساعدنا ملاحظاتكم في فهم مجال اهتمامكم وتحسين عملنا. وإننا ملتزمون بمراجعة كل ملاحظة بعناية وسرية واتخاذ الإجراءات اللازمة.

نافذة الشكاوى والاقتراحات

كما ندعوكم لمشاركة تجاربكم وشهاداتكم معنا، والتي ستساعدنا على النمو وإحداث تأثير إيجابي.